مجلة التراث - E-ISSN 6813-2602 -2253
ISSN: 0339

المجلد 13 / العدد 04 – ديسمبر 2023. ص 01 - 19

# مجلس أوروبا والذكاء الاصطناعي: أية ضوابط لحماية لحقوق الإنسان؟

# The Council of Europe standards in protecting human rights in the Era of AI

**د.ليتيم نادية***

**جامعة عنابة، 23000، الجزائر، nadia.litim@univ-annaba.dz**

**Author: Dr.Litim Nadia**

**University of Annaba, 23000, nadia.litim@univ-annaba.dz**

تاريخ الاستلام: 2023/08/22 تاريخ القبول: 2023/09/03 تاريخ النشر: 2023/12/31

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل أهم الضوابط التي استحدثها مجلس أوروبا، بغية إقامة حدود فاصلة بين استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من جهة، وبين حماية حقوق الإنسان من جهة أخرى؛ خاصة وأن مجلس أوروبا يُعتبر أقدم منظمة دولية للدفاع عن حقوق الإنسان بالقارة الأوروبية.

ولقد اعتمدت هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي، باعتباره أفضل المناهج الذي يسمح بدراسة آليات مجلس أوروبا القانونية والمؤسساتية لحماية حقوق الإنسان في البيئة الرقمية. كما توصلت إلى عديد من النتائج الهامة، يُذكر من بينها أن مجلس أوروبا يمتلك اليوم ترسانة ضخمة من التوصيات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في البيئة الرقمية؛ يتمثل أهمها في: توصية دليل حقوق الإنسان لمستخدمي الإنترنت لعام 2014، توصية التقارب التكنولوجي والذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان لعام 2017، توصية الذكاء الاصطناعي لعام 2019، وكذا التوصية بشأن آثار الأنظمة الخوارزمية على حقوق الإنسان لعام 2020. كما يُعد السباق عالميا في وضع أول ميثاق دولي يحكم الاستخدام الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية لعام 2019. كذلك، استحدث مجلس أوروبا لجنة الذكاء الاصطناعي سنة 2022، لوضع مشروع اتفاقية هي الأولى من نوعها عالميا حول الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان .

كلمات مفتاحية: أوروبا؛ حقوق ؛ تكنولوجيا؛ الآليات؛ التوصيات.

**Abstract:**

Abstract:

This research paper aims to study the most important standards introduced by the Council of Europe, in order to addressing the impacts of artificial intelligence on human rights.

The research paper adopted the descriptive method, and reached a number of conclusions and proposals, the most important of which is that the Council of Europe

adopted many recommendations related to the artificial intelligence and human rights; such as: Recommendation (2014)on a guide to human rights for internet users, recommendation (2017) about technological convergence, artificial intelligence and human rights, recommendation (2019) about artificial intelligence, recommendation (2020) on the human rights impacts of algorithmic systems. In addition, the Council of Europe set the first international European Ethical Charter on the use of AI in judicial systems and their environment in 2019. In addition, it created the AI Committee in 2022 to draft the first agreement on AI and human rights.
Keywords: Europe; Rights; Technology; Mechanisms; Standards.

## 1– مقدمة

يعتبر مجلس أوروبا أقدم منظمة دولية تُعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان بالقارة الأوروبية؛ إذ يضم في عضويته ستة وأربعون دولة أوروبية بما فيها دول الاتحاد الأوروبي الست والعشرون، ما عدا روسيا التي تم تجميد عضويتها في شهر مارس من العام المنصرم. ومند استحداث هذه المنظمة، أخذت على عاتقها حماية حقوق الإنسان بالقارة الأوروبية، وتطوير الآليات الكفيلة لضمان التمتع بها، لتُعد اليوم المنظمة الرائدة أوروبيا في هذا المجال.

ولقد كان مجلس أوروبا السباق عالميا في الاهتمام بتداعيات الثورة التكنولوجية والتطور الهائل لتقنيات الذكاء الاصطناعي على التمتع بحقوق الإنسان؛ فقد عكف منذ ثمانينات القرن المنصرم على صياغة وتطوير عديد من الآليات القانونية والمؤسساتية المتميزة، لحماية هذه الحقوق ومنع انتهاكها في البيئة الرقمية، وجعل الذكاء الاصطناعي في خدمة هذه الحقوق وليس وسيلة لتقويضها.

### أولا– أهـمية الـدراسة:

لا تنبع فحسب أهميه هذه الورقة البحثية من حداثة هذا الموضوع والقضايا التي يثيرها، خاصة وأنه يتعلق بدراسة الجيل الرابع من حقوق الإنسان، ألا وهو جيل الحقوق الذكية، وإنما تستمد الدراسة أهميتها أيضا من تجربة مجلس أوروبا المتميزة، والتي تستدعي كل اهتمام ودراسة، خاصة وأنها تُمكن من التعرف على كيفية تعامل الاتحاد الأوروبي مع تأثيرات الذكاء الاصطناعي وتداعياته على التمتعط بحقوق الإنسان.

### ثانيا– منـهج الـدراسة:

اعتمدت هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي، باعتباره أفضل المناهج الذي يسمح بدراسة آليات مجلس أوروبا القانونية والمؤسساتية لحماية حقوق الإنسان في البيئة الرقمية. كما استخدمت الدراسة أيضا أداة تحليل المضمون، وذلك لدراسة فحوى ومضمون أهم التوصيات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة.

**ثالثا– إشكالية الدراسة:**

تتعلق الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية بدراسة وتحليل الآليات التي استحدثها مجلس أوروبا، في محاولة منه لإقامة حدود فاصلة وتوازن سليم بين التقدم التكنولوجي واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من جهة، وبين حماية حقوق الإنسان من جهة أخرى. بتعبير آخر، تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي: **ما هي آليات مجلس أوروبا لحماية حقوق الإنسان من تداعيات الذكاء الاصطناعي وما مدى فعاليتها؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية، جملة من التسائلات الفرعية، يذكر من أهمها:

– فيما تتمثل أهم التوصيات التي اعتمدها مجلس أوروبا لحماية حقوق الإنسان في البيئة الرقمية؟

– ما هي المبادئ الرئيسية التي نص عليها الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية لعام 2019؟

– كيف ساهمت لجنة الذكاء الاصطناعي لعام 2022 في وضع نظاما قانونيا يحكم استخدام الذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع حماية حقوق الإنسان؟

– ما هي خطوات مجلس أوروبا المستقبلية لوضع حدود قانونية فاصلة بين حماية حقوق الإنسان واستخدام الذكاء الاصطناعي؟

**رابعا – تقسيمات الدراسة:**

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية وتسائلاتها الفرعية، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين اثنين: يتعلق الأول منهما بدراسة آليات مجلس أوروبا القانونية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان من تداعيات الذكاء الاصطناعي. أما المحور الثاني، فيتعلق بدراسة آلياته المؤسساتية ذات الصلة.

## المبحث الأول

### آليات مجلس أوروبا القانونية لحماية حقوق الإنسان من تداعيات الذكاء الاصطناعي

وجب بداءة التنويه، أن مصطلح الذكاء الاصطناعي قد أُستخدم لأول مرة سنة 1956، من قبل أستاذ الرياضيات "جون مكارثي" "John McCarthy " وزملاؤه، لتنشأ معه بذلك تحديات جديدة ما زالت قائمة لغاية اليوم. وقد عُرف الذكاء الاصطناعي مقارنة بالذكاء البشري، الذي يُعتبر المقياس والمعيار الفاصل لما يفعله الذكاء الاصطناعي، وتبعا لذلك، يتم وصف آلة ما بكونها آلة ذكية، إذا ما تصرفت كما يتصرف الإنسان.[1] كما عرفه "مارفن مينسكي" " Marvin Minsky" الأستاذ بمعهد "ماساتشوستس" للتكنولوجيا وأحد الآباء المؤسسين للذكاء الاصطناعي، بأنه: "بناء برامج كمبيوتر قادرة على أداء المهام التي يتم إنجازها في الوقت الحالي من البشر بصفة أكثر إرضاء."[2]

وينبغي الاعتراف، أنه لا يوجد حاليًا تعريف متفق عليه للذكاء الاصطناعي على المستوى الأوروبي، ولقد حاولت التوصية التي اعتمدها مفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا، الموسومة "بفك تشفير الذكاء الاصطناعي: 10 خطوات لحماية حقوق الإنسان" لعام 2019، وضع تعريفا له بنصها: "الذكاء الاصطناعي هو مصطلح عام يستخدم للتعبير عن مجموعة من العلوم والنظريات والتقنيات، الغرض منها تحسين قدرة الآلات على أداء المهام التي تتطلبها القدرات الإنسانية."[3]

بتعبير آخر، نظام الذكاء الاصطناعي هو نظام كمبيوتر يقدم الاقتراحات، ويضع التوقعات، أو حتى يأخذ قرارات تستند إلى مجموعة معينة من الأهداف؛ إذ يعتمد على استخدام الكمبيوتر و/ أو البيانات البشرية لجمعها ببيئات حقيقية أو افتراضية؛ كما يُحول يدوياً أو تلقائيا هذه التصورات إلى أنماط؛ ويعمل على استخلاص النتائج من هذه النماذج، بوسائل بشرية أو آلية، في صورة اقتراحات أو تنبؤات أو قرارات.[4]

وعموما، ومهما يكن من أمر تعريف الذكاء الاصطناعي، وجب القول أن مجلس أوروبا قد استحدث عددا من الآليات القانونية المتميزة، لحماية حقوق الإنسان من التداعيات السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ولقد تنوعت هذه الآليات من مواثيق وتوصيات ومبادئ توجيهية وتقارير وأدلة استرشادية.

**المطلب الأول: الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية وملحقاتها**

مما لاشك فيه، أن تقنيات الذكاء الاصطناعي قد أثبتت فعاليتها بالفعل في الممارسات القضائية، رغم اختلاف أنشطة المحاكم واختلاف القضايا وتشعبها، إذ لعبت دورا عظيما في مساعدة القضاة على تأديتهم لوظائفهم بصورة أفضل، لدرجة أن البعض قد تسائل عن إمكانية حلول الروبوتات محل القضاة في المستقبل القريب.[5]

ومن المؤكد أن هذا الاستخدام الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية يستدعي وضع المعايير والقواعد الكفيلة بضبطه وتنظيمه، حتى لا يقوض من التمتع بحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، اعتمدت المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة التابعة لمجلس أوروبا، سنة 2019 أول نص أوروبي، يحدد المبادئ الأخلاقية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية، والمتمثل في الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية وملحقاتها، الذي يشكل إطارًا للمبادئ التي تهدف إلى توجيه صانعي السياسة العامة والمشرعين والمهنيين القانونيين في إدارة التطور السريع للذكاء الاصطناعي في العمليات القضائية الوطنية[6].

وهذا الميثاق مخصص للجهات العامة والخاصة المسؤولة عن تصميم ونشر أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي، والمستخدمة على وجه الخصوص في المحاكم القضائية، كما أنه موجه أيضا لصانعي القرار العامين المسؤولين عن الإطار التشريعي أو التنظيمي، أو تطوير أو استخدام هذه الأدوات والخدمات. ولقد أكد الميثاق خصوصا على ضرورة أن يتم استخدام هذه الأدوات والخدمات في النظم القضائية بطريقة مسؤولة، بما يضمن تحسين كفاءة وجودة العدالة وتعزيزها، تماشيا مع احترام الحقوق الأساسية للأفراد المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، واتفاقية حماية البيانات الشخصية، وغيرهما من صكوك مجلس أوروبا المعنية بحقوق الإنسان[7].

ولقد تضمن الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية وملحقاتها خمسة مبادئ رئيسة، تتمثل أساسا فيما يلي:

– مبدأ احترام الحقوق الأساسية: إذ يتوجب أن يكون استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة القضائية وملحقاتها متماشيا مع احترام الحقوق الأساسية للإنسان؛

– مبدأ عدم التمييز: ينبغي أن لا يؤدي استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم إلى خلق أو تعزيز التمييز بين الأفراد؛

– مبدأ الجودة والأمن: ينبغي توفير بيئة تكنولوجية آمنة بخصوص كل ما يتعلق بقرارات المحاكم والبيانات والمعلومات القضائية؛

– مبدأ الشفافية والحياد والنزاهة الفكرية: لجعل منهجيات معالجة البيانات سهلة المنال وواضحة، والسماح بعمليات المراقبة الخارجية؛

– مبدأ التحكم من قبل المستخدم: من خلال السماح لكل مستخدم بأن يكون فاعلًا مطلعًا على حقوقه وسيد اختياراته.[8]

وبذلك، يعتبر مجلس أوروبا السباق إقليميا وعالميا في تبني ميثاقا خاصا، يتضمن شرحا مفصلا لكيفية إعمال خمسة مبادئ رئيسية، على غاية كبيرة من الأهمية، والتي تقتضي مراعاتها واحترامها عند تطبيق مختلف الأدوات والتقنيات الرقمية في الأنظمة القضائية، بما يكفل بالتالي احترام حقوق الإنسان وعدم انتهاكها على مستوى المحاكم القضائية.

إضافة إلى ما سبق، اعتمد مجلس أوروبا عديد من المبادئ التوجيهية بشأن تأثيرات الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، يذكر من أهمها المبادئ التوجيهية بشأن حماية الأفراد فيما يتعلق بالتعامل مع بياناتهم الشخصية في عصر البيانات الرقمية الضخمة، المعتمدة بتاريخ 23 جانفي 2017، والتي تُلزم مختلف الأطراف والمراقبين بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التأثير السلبي المحتمل لاستخدام البيانات الرقمية، على كرامة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية الفردية والجماعية، ولاسيما فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية، كما تقترح هذه المبادئ عديد من التدابير لضمان تعزيز الحماية لهذه البيانات، وعدم انتهاكها في الفضاء الالكتروني[9].

**المطلب الثاني: توصيات وتقارير مجلس أوروبا بشأن حقوق الإنسان والذكاء الاصطناعي**

ينبغي الاعتراف، أن مجلس أوروبا يمتلك اليوم ترسانة ضخمة من التوصيات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في البيئة الرقمية؛ إذ تعالج كل توصية حقا من هذه الحقوق، أو تأثيرات الذكاء الاصطناعي على مجال معين من المجالات المتصلة بحقوق الإنسان. وعموما، تتمثل أحدث هذه التوصيات فيما يلي:

**– توصية لجنة وزراء مجلس أوروبا رقم: 6 (2014) حول دليل حقوق الإنسان لمستخدمي الإنترنت:**

اعتمدت لجنة الوزراء هذه التوصية بتاريخ 16 أفريل سنة 2014، في اجتماعها رقم: 1197. وأهم ما ورد فيها أنها أكدت صراحة على ضرورة التزام الدول الأعضاء في مجلس أوروبا بضمان تمتع جميع الأشخاص المقيمين بها، بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي حددتها اتفاقية حقوق الإنسان لمجلس أوروبا، وهذا الالتزام يمتد حتى إلى البيئة الرقمية. كما يسري هذا الالتزام أيضا فيما يتعلق بجميع صكوك واتفاقيات مجلس أوروبا الأخرى، لاسيما تلك المتعلقة بحماية الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، والحق في حرية التجمع والحماية من الجرائم الإلكترونية، وحماية الحق في الخصوصية، وكذا حماية البيانات الشخصية...الخ[10].

والشيء اللافت في هذه التوصية، أنها تضمنت دليل لجميع مستخدمي الإنترنت، لمساعدتهم في التعرف على حقوق الإنسان الخاصة بهم في الفضاء الافتراضي، ومعرفة حدود ممارسة هذه الحقوق، كما يتضمن الدليل أيضا معلومات ونصائح حول كيفية ممارسة حقوق الإنسان في البيئات الرقمية. ورغم أن هذا الدليل لم ينص على أية حقوق أو حريات جديدة؛ إذ يستند أساسا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وغيرها من اتفاقيات وصكوك مجلس أوروبا المتعلقة بحقوق الإنسان، إلا أنه يُعد وثيقة حية، يتم تحديثها بشكل دوري، في التعريف بحقوق الإنسان وآليات حمايتها في الفضاء الرقمي[11].

**– توصية اللجنة البرلمانية رقم 2102 (2017) حول التقارب التكنولوجي والذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان:**

لقد أكدت هذه التوصية خصوصا على تداعيات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات التقنيات الجديدة على حقوق الإنسان وطريقة ممارستها، إذ جاء فيها: "إن انتشار التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها يطمس الحدود الفاصلة بين الإنسان والآلة، بين الأنشطة الالكترونية وغير الالكترونية، بين العالم المادي والعالم الافتراضي، بين الطبيعي والاصطناعي، وكذا بين الواقع والافتراض[12].

ولذا، فقد أكدت هذه التوصية أن السرعة التي يتطور بها العلم والتقنيات الالكترونية، تتطلب سرعة في سن ووضع اللوائح والمعايير المطلوبة لحماية حقوق الإنسان، فالحفاظ على كرامة الإنسان في القرن الحادي والعشرين تتطلب تطوير أشكال جديدة من الحكم، وأشكال جديدة من النقاش العام المفتوح والمستنير والمستفيض، وإقامة مزيد من الآليات التشريعية الجديدة، بل وتتطلب قبل كل ذلك تعزيز التعاون الدولي بغية مواجهة هذه التحديات الجديدة[13].

ولقد دعت هذه التوصية لجنة الوزراء إلى ما يلي:

– الانتهاء دون مزيد من التأخير من تحديث اتفاقية حماية حقوق الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية في العالم الرقمي لعام 1981. ويجدر الإشارة، أن هذه الاتفاقية تعد أول صك قانوني ملزم عالميا في مجال حماية البيانات الشخصية؛

– وضع مزيد من الأحكام لضمان حماية أكبر وأسرع لحقوق الإنسان في البيئة الرقمية؛

– تحديد إطار عمل استخدام روبوتات الرعاية والتقنيات المساعدة، وفقا لإستراتيجية مجلس أوروبا لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، للفترة الممتدة من 2017-2023، تحقيقا لهدفها المتمثل في ضمان المساواة والكرامة وتكافؤ الفرص لهذه الفئة من الأشخاص؛

–إصدار تعليمات للجهات المعنية بمجلس أوروبا للنظر في العواقب الاجتماعية والأخلاقية للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بعلوم الوراثة وعلوم الأعصاب؛

– وضع مبادئ توجيهية بشأن المسائل التالية: تعزيز الشفافية ومساءلة المشغلين، تحمل الإنسان وحده المسؤولية والمساءلة عن الفعل المنتهك لحقوق الإنسان مهما كانت الظروف، المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة نتيجة استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وكذا تصميم واستخدام برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو خوارزميات الذكاء الاصطناعي، التي من شأنها أن تحترم كرامة وحقوق الإنسان لجميع المستخدمين، وبالأخص الفئات الأكثر هشاشة ككبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.[14]

**– توصية لجنة الوزراء رقم: 2 (2018) حول دور وسطاء الإنترنت ومسؤولياتهم:**

أكدت هذه التوصية على التزام الدول الأعضاء بمجلس أوروبا، وفقًا لاتفاقيته لحماية حقوق الإنسان، بضمان الحقوق والحريات المحددة في الاتفاقية لكل شخص يخضع لولايتها القضائية، سواء في البيئة الرقمية أو خارجها؛ إذ جاء فيها: "يُعد الوصول إلى الإنترنت شرطًا أساسيًا لممارسة الحقوق والحريات التي تحميها الاتفاقية في الإنترنت، فسيادة القانون شرط لا غنى عنه لحماية وتعزيز ممارسة حقوق الإنسان فضلاً عن الديمقراطية التعددية والتشاركية. ولذا، فإن الدول الأعضاء ملزمة بالامتناع عن انتهاك حرية التعبير والحقوق الأساسية الأخرى في البيئة الرقمية، كما تلتزم أيضا بحماية حقوق الإنسان وخلق بيئة آمنة يمكن للجميع فيها المشاركة في النقاش العام والتعبير عن آرائهم وأفكارهم دون خوف، وتلتزم كذلك بوضع ضمانات إجرائية وتيسير الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة من الدول ومن الوسطاء الالكترونيين فيما يتعلق بالخدمات المقدمة."[15]

**– توصية مفوض حقوق الإنسان لعام 2019 حول الذكاء الاصطناعي:**

بمقتضى الوظائف المنوطة إليه، والتي تشمل تعزيز الوعي بحقوق الإنسان والاحترام الفعال والكامل لها، وضمان التمتع بهذه الحقوق في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، وكذا تقديم المشورة وأية معلومات تتعلق بحماية هذه الحقوق (المادتان 3 و8 من القرار رقم: 99/ 50 للجنة الوزراء)، اعتمد مفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا التوصية الموسومة "بفك تشفير الذكاء الاصطناعي: 10 خطوات لحماية حقوق الإنسان" السابق الحديث عنها، والتي تتضمن عشرة تدابير أساسية لحماية حقوق الإنسان في عهد الذكاء الاصطناعي. [16]

ورغم أن هذه التوصية موجهة خصيصا إلى الدول الأعضاء، ولكن المبادئ المنصوص عليها تتعلق أساسا بحقوق الأشخاص، التي يمكن أن تتأثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة من تطور أو تطبيق أو تأثيرات نظم الذكاء الاصطناعي، كما يحدد الملحق التابع لها عددا من الإجراءات التي يتعين تنفيذها لاحترام هذه الحقوق، وحمايتها من تأثيرات الذكاء الاصطناعي غير المرغوب فيها.[17]

ويذكر من أهم هذه التدابير:

– ينبغي على الدول الأعضاء أن تضع أطرا قانونيا يتناول تقييم أثر أنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية على حقوق الإنسان؛

– يجب أن يخضع استخدام الدول لأنظمة الذكاء الاصطناعي للمعايير المتعلقة بالشفافية العامة وإعلام الجمهور، والتأكيد على المشاركة العامة للمعلومات بشان المتطلبات المستجدة للذكاء الاصطناعي؛

– ينبغي على الدول الأعضاء أن تنفذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وكذا التوصية رقم: 3 (2016) الصادرة عن لجنة الوزراء لمجلس أوروبا حول ضرورة احترام القطاع الخاص لحقوق الإنسان؛

– ينبغي على الدول الأعضاء استحداث إطار تشريعي يتضمن إقامة آليات جديدة، تجمع بين عديد من هيئات المراقبة التي تكون ذات طبيعة إدارية وقضائية وشبه قضائية و/أو برلمانية، المتعاونة فيما بينها بشكل فعال، لضمان تطوير واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي من قبل السلطات العامة والكيانات الخاصة بما لا ينتهك حقوق الإنسان. [18]

**– توصية مجلس الوزراء رقم: 1 (2020) بشأن آثار الأنظمة الخوارزمية على حقوق الإنسان:**

اعتمد مجلس الوزراء هذه التوصية بتاريخ الثامن من شهر أفريل سنة 2020، والتي تدعو الدول الأعضاء بمجلس أوروبا إلى ما يلي:

– ضرورة مراجعة أطرها التشريعية وسياساتها، فضلاً عن ممارساتها الخاصة فيما يتعلق باقتناء وتصميم وتطوير ونشر الأنظمة الخوارزمية، لضمان توافقها مع المبادئ التوجيهية الواردة في ملحق هذه التوصية؛ لتعزيز تطبيقها في جميع المجالات المعنية، وتقييم فعالية التدابير المعتمدة على فترات منتظمة، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية؛

– ضمان الامتثال لهذه التوصية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية الواردة فيها ونشرها على أوسع نطاق ممكن، باستخدام جميع الوسائل المتاحة للسلطات المختصة وأصحاب المصلحة، ولاسيما من طرف البرلمانات والسلطات المستقلة، والوكالات العامة المتخصصة، والهيئات الإنسانية الوطنية والمؤسسات الحقوقية، وهيئات المساواة، وكذا منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

– ضمان، من خلال الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية المناسبة المتعلقة بالأنظمة الحسابية، امتثال الجهات الفاعلة في القطاع الخاص المشاركة في تصميم هذه الأنظمة وتطويرها، ونشرها المستمر للقوانين المعمول بها والوفاء بمسؤولياتها في مجال احترام حقوق الإنسان، بما يتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وكذا المعايير الإقليمية والدولية ذات الصلة؛

– إجراء مشاورات وتعاون وحوارات منتظمة وشاملة وشفافة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين( مثل: المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية والمكتبات العامة، ومقدمي البنية التحتية ومقدمي الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك مؤسسات الرعاية الاجتماعية وقوات الشرطة)، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات وأصوات الفئات الضعيفة، لضمان مراقبة ومناقشة الآثار المترتبة على حقوق الإنسان من التصميم والتطوير والنشر المستمر للأنظمة الخوارزمية؛

– تشجيع وتعزيز تنفيذ برامج محو الأمية الرقمية الفعالة والملائمة، من أجل تمكين جميع الأفراد والجماعات من فهم وظائف الأنظمة الخوارزمية؛

– العمل على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استخدام هذه الأنظمة الخوارزمية، والاستفادة من فوائدها وتحسين كفاءتها وتكييفها مع التحديات الجديدة، مع تقليل مخاطرها المؤثرة على حقوق الإنسان. [19]

كما قام مجلس أوروبا بنشر عديد من التقارير المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وعلاقته بحقوق الإنسان، يذكر من أحدثها:

– تقرير حقوق الإنسان في عصر الروبوتات: التحديات الناشئة عن استخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي، المنشور بتاريخ أكتوبر 2017؛

– تقرير عن "الذكاء الاصطناعي وأسواق العمل: أصدقاء أم أعداء؟ الذي أعدته لجنة الشؤون الاجتماعية والصحة والتنمية المستدامة لمجلس أوروبا بتاريخ 5 أكتوبر 2020؛

– تقرير عن الذكاء الاصطناعي والصحة: التحديات الطبية والقانونية والأخلاقية المستقبلية للجنة الشؤون الاجتماعية والصحة والتنمية المستدامة، المنشور في شهر أكتوبر 2020؛

– تقرير عن العدالة الخوارزمية: دور الذكاء الاصطناعي في أنظمة الشرطة والعدالة الجنائية، للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان المنشور في شهر أكتوبر 2020؛

– تقرير عن منع التمييز الناجم عن استخدام الذكاء الاصطناعي الذي نشرته لجنة المساواة وعدم التمييز لمجلس أوروبا بتاريخ 29 سبتمبر 2020؛

– تقرير عن "واجهات العقل الآلي: حقوق جديدة أم مخاطر جديدة للحريات الأساسية؟" الذي نشرته لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بتاريخ 24 سبتمبر 2020؛

– تقرير عن الحاجة إلى الحكم الديمقراطي للذكاء الاصطناعي، للجنة الشؤون السياسية والديمقراطية التابعة لمجلس أوروبا، المنشور بتاريخ 24 سبتمبر 2020؛

– تقرير عن الجوانب القانونية المتعلقة بالمركبات ذاتية القيادة، للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان المنشور بتاريخ 22 سبتمبر 2020. [20]

ومما لاشك فيه، أن هذه التقارير تحظى بأهمية بالغة، خاصة وأنه يتم نشرها على موقع مجلس أوروبا، وهو ما يُمكن بالتالي من استفادة جميع دول العالم منها والاستئناس بها كمبادئ استرشادية؛ إذ تعد بمثابة قاعدة بيانات ضخمة تضم مختلف المعلومات وأحدث البيانات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، والتي يمكن الاستناد عليها في رسم السياسات ووضع التشريعات المتعلقة بتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي وعلاقاته بحقوق الإنسان.

## المبحث الثاني

## آليات مجلس أوروبا المؤسساتية لحماية حقوق الإنسان من تداعيات الذكاء الاصطناعي

إضافة إلى الآليات القانونية التي وضعها مجلس أوروبا لحماية حقوق الإنسان من تأثيرات الذكاء الاصطناعي السلبية وغير المرغوب فيها، استحدث أيضا عدد من الآليات المؤسساتية، والتي تتمثل أساسا في كل من: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة الذكاء الاصطناعي.

### المطلب الأول: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

نشأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان " Cour européenne des droits de l'homme" بموجب اتفاقية مجلس أوروبا لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية) الموقعة في روما بتاريخ الرابع من شهر نوفمبر 1950، والتي دخلت حيز التنفيذ في الثالث من شهر سبتمبر 1953، وتصدر هذه المحكمة أحكاما ملزمة اتجاه الدول الأعضاء بمجلس أوروبا، وفقًا لنص المادة 46 من الاتفاقية المذكورة.[21]

ويجدر الإشارة، إلى أن اتفاقية مجلس أوروبا لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية تُعد شرعة الحقوق الأساسية للدول الأعضاء بمجلس أوروبا، إذ تُحدد كل القيم المشتركة وكافة حقوق الإنسان الواجب احترامها وكفالتها في مواجهة السلطة السياسية. [22]

وتتمتع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بولاية قضائية لمحاكمة وإدانة الدول الـ 47 التي صادقت على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ إذ يمكن للمواطنين الذين يعتقدون أن أحد حقوقهم الأساسية قد انتهكت بإحدى الدول المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة، أن يرفعوا قضيتهم أمامها شرط استنفادهم جميع سبل الانتصاف في الدولة المعنية[23].بتعبير أكثر اختصار، تم استحداث هذه المحكمة الدولية، التي تباشر عمليا وظائفها منذ سنة 1959 والمتواجد مقرها بمدينة "تراسبورغ" الفرنسية، لضمان الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الدول الموقعة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[24]

وعلى الرغم من أن واضعي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، لم يكن بوسعهم في سنوات الخمسينات، توقع مثل هذه التطورات الحالية للتكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعي، إلا أن هذا لم يمنع محكمة "ستراسبورغ" من التعامل مع هذه المسائل، لأنها تَعتبر وفقا لما جاء في أحد قراراتها، أن "الاتفاقية هي أداة حية يجب تفسيرها [...] في ضوء الظروف المعيشية الحالية."[25]

وعلى ذلك، لم تظل المحكمة بعيدا عن البيئة الرقمية والذكاء الاصطناعي، بل تصدت للنظر في مختلف النزاعات المتعلقة بالتقدم الرقمي والتكنولوجي التي تدخل في نطاق اختصاصها؛ مثل القضايا المتعلقة بمصادرة وثائق الكمبيوتر، ومسائل المراقبة السرية بالفيديو، وقضايا الحفاظ على البصمات الوراثية الرقمية، بل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ذاتها أصبحت محكمة متصلة بالفضاء الالكتروني، ولها موقعها الخاص بها على كل من تويتر واليوتيوب! كما أن جميع اجتهاداتها القضائية متاحة في الفضاء الرقمي، ويمكن تحميلها بسهولة ومجانا من موقعها الالكتروني. [26]

**المطلب الثاني: لجنة الذكاء الاصطناعي**

استحدث مجلس أوروبا لجنة الذكاء الاصطناعي "Comité sur l'intelligence artificielle (CAI)" سنة 2022، التي تضم في عضويتها ممثلي الدول الأعضاء البالغ عددهم 46 دولة أوروبية، المعينين من قبل حكوماتهم، من الشخصيات ذوي الخبرة المعترف بها في مجال الحوكمة الرقمية والتداعيات القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان؛ كما تضم في عضويتها أيضا ممثلو كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية "وإسرائيل المحتلة" واليابان والمكسيك، وكذا ممثلي الهيئات الأخرى في مجلس أوروبا، ولاسيما أمانة الجمعية البرلمانية، ومكتب مفوض حقوق الإنسان، واللجان الحكومية الدولية التي تتعامل مع القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي؛ وكذا ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المهتمة بمجال الذكاء الاصطناعي؛ كالاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة (خاصة اليونسكو)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ إضافة إلى ممثلي القطاع الخاص، والمجتمع المدني ومراكز الأبحاث والأوساط الأكاديمية الذين تم قبولهم سابقًا كمراقبين لدى لجنة الذكاء الاصطناعي. [27]

وتتمثل المهام الرئيسية المناطة بلجنة الذكاء الاصطناعي التابعة للجنة وزراء مجلس أوروبا، في العمل على استحداث إطار قانوني لتطوير وتصميم وتطبيق الذكاء الاصطناعي، بناءً على معايير مجلس أوروبا بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

وللاضطلاع بهذه المهمة، كُلفت اللجنة أساسا بتطوير معايير مجلس أوروبا المتعلقة بتصميم وتطوير وتطبيق التقنيات الرقمية، وتأثيراتها على حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، على ضوء الصكوك القانونية الدولية الإقليمية والعالمية القائمة ذات الصلة، وتماشيا مع العمل الذي تقوم به هيئات مجلس أوروبا الأخرى، وكذلك العمل الجاري في المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.[28]

ولقد قامت لجنة الذكاء الاصطناعي، بتاريخ 23 سبتمبر 2020، بنشر تقرير شامل ومفصل حول الذكاء الاصطناعي، والموسوم بـ"نحو تنظيم لأنظمة الذكاء الاصطناعي،" كما نشرت دراسة هامة حول جدوى صياغة إطار قانوني لتصميم وتطوير وتطبيق الذكاء الاصطناعي، بناءً على معايير مجلس أوروبا، التي اعتمدها هذا الأخير بتاريخ 17 ديسمبر 2020. كذلك تمكنت في شهر ديسمبر 2021، من صياغة الخطوط العريضة للإطار القانوني للذكاء الاصطناعي، وفقا لمعايير مجلس أوروبا بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.[29]

إضافة إلى ما سبق، قامت لجنة الذكاء الاصطناعي خلال جلستها العامة الرابعة، المنعقدة بتاريخ السادس من شهر جانفي 2023، بنشر المسودة الأولية لمشروع الاتفاقية الإطارية حول الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، والتي قامت بإعدادها لتكون بمثابة أساس لصياغة اتفاقية [الإطار] بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.[30]

وفي هذا السياق، يقول رئيس لجنة الذكاء الاصطناعي"توماس شنايدر": " Thomas Schneider" "تهدف هذه الاتفاقية إلى وضع قواعد قانونية ملزمة للدول الأعضاء بمجلس أوروبا لضمان التطبيق المستمر والموحد لحقوق الإنسان ومبدأ سيادة القانون، في السياقات التي تساعد فيها أنظمة الذكاء الاصطناعي أو تحل محل صنع القرار البشري، أو تؤدي مهام أخرى ذات الصلة، بطريقة لا تُعرض العملية الديمقراطية للخطر أو تُقوضها بشكل مباشر أو غير مباشر. إن تطوير مثل هذه الاتفاقية [الإطارية] كأداة عالمية مهمة صعبة، ولكننا نعتزم تطوير أداة متميزة، ليس فقط لدول أوروبا، ولكن لأكبر عدد ممكن من الدول في جميع أنحاء العالم؛ إذ كلما أصبحت الأداة عالمية، كلما زاد تأثيرها على حياة الناس في العالم. لذلك، ندعو جميع الدول في العالم التي تتمسك بقيم حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون إلى الانضمام إلى جهودنا، لتطوير مجموعة من المبادئ الأساسية المشتركة التي تنطبق على تصميم وتطوير وتطبيق الذكاء الاصطناعي؛ بحيث تكون هذه المبادئ قوية وواضحة، وتراعي منطق وثقافة الأنظمة القانونية للدول وتقاليدها."[31]

**خاتمة:**

كحوصلة لهذه الدراسة، يمكن القول أن مجلس أوروبا يحتل اليوم بجدارة، الريادة في الاهتمام بحقوق الإنسان وتعزيز مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، وتطوير القواعد والمعايير التي تحكم وتضبط الاستخدامات المختلفة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وكذا وضع حدود فاصلة وواضحة بين التمتع بحقوق الإنسان من جهة وبين التقدم العلمي الحاصل في استخدام الذكاء الاصطناعي، من جهة أخرى.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة، كما يمكن أن تقدم بعض التوصيات ذات الصلة بالموضوع.

**أولا– نتائج الدراسة:**

يُذكر من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

– استحدث مجلس أوروبا عددا من الآليات القانونية المتميزة، لحماية حقوق الإنسان من التداعيات السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي تنوعت من مواثيق وتوصيات ومبادئ توجيهية وتقارير وأدلة استرشادية؛

– يُعتبر مجلس أوروبا السباق عالميا في وضع أول ميثاق دولي يحكم الاستخدام الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية سنة 2019، تضمن شرحا مفصلا لكيفية إعمال خمسة مبادئ رئيسية، تحكم وتضبط عملية استخدام التقنيات الرقمية في النظم القضائية، بما يكفل بالتالي احترام حقوق الإنسان وعدم انتهاكها على مستوى المحاكم القضائية؛

– يمتلك اليوم مجلس أوروبا ترسانة ضخمة من التوصيات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في البيئة الرقمية؛ يتمثل أهمها في: توصية دليل حقوق الإنسان لمستخدمي الإنترنت لعام 2014، توصية التقارب التكنولوجي والذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان لعام 2017، توصية دور وسطاء الإنترنت ومسؤولياتهم لعام 2018، توصية الذكاء الاصطناعي لعام 2019، وأخيرا وليس آخرا التوصية بشأن آثار الأنظمة الخوارزمية على حقوق الإنسان لعام 2020؛

– ينشر الموقع الالكتروني لمجلس أوروبا بصفة دورية عديد من التقارير المتميزة، التي تُعد بمثابة قاعدة بيانات ضخمة، تضم مختلف المعلومات وأحدث البيانات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، والتي يمكن لجميع دول العالم الاستفادة منها، والاستناد عليها في رسم السياسات ووضع التشريعات المتعلقة بتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي وعلاقاته بحقوق الإنسان؛

– تتمثل الآليات المؤسساتية لمجلس أوروبا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان من تداعيات الذكاء الاصطناعي في آلية عامة؛ وهي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأخرى خاصة تتجسد في لجنة الذكاء الاصطناعي؛

– قام مجلس أوروبا بنشر المسودة الأولية لمشروع الاتفاقية الإطارية حول الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في السادس من شهر جانفي 2023، ويسعى في المستقبل القريب لاعتمادها، لتكون بذلك أول اتفاقية عالمية بشأن الذكاء الاصطناعي وعلاقته بحقوق الإنسان.

**ثانيا– توصيات الدراسة:**

من أهم التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة، يُذكر ما يلي:

– تتميز مختلف الآليات القانونية التي استحدثها مجلس أوروبا في مجال الذكاء الاصطناعي وعلاقته بحقوق الإنسان؛ من توصيات وتقارير ومبادئ توجيهية، بكونها آليات أخلاقية لا تتمتع بأية قوة ملزمة اتجاه الدول الأوروبية أعضاء مجلس أوروبا.

ولذا، توصي الدراسة بالتعجيل بتبني النسخة النهائية من اتفاقية مجلس أوروبا حول الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، في ظل هذا التقدم العلمي المتسارع، والانتشار المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وما قد يترتب عنه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي ذات السياق، توصي الدراسة أيضا أن لا تتخذ هذه الاتفاقية شكل اتفاقية إطارية، وإلا فإنها لن تختلف كثيرا عن توصيات مجلس أوروبا ومبادئه التوجيهية في طبيعتها القانونية؛ إذ يجب أن تتخذ هذه الاتفاقية شكل صك دولي ملزما قانونا، يتضمن التزامات إجبارية تقع على عاتق الدول المصادقة عليه؛

– تتميز لجنة الذكاء الاصطناعي التي استحدثها مجلس أوروبا في كونها آلية تقريرية، مهمتها وضع وصياغة القواعد والمعايير القانونية الكفيلة بحماية حقوق الإنسان من استخدامات الذكاء الاصطناعي، فهي ليست آلية رقابية. كما أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ذات اختصاص عام لحماية حقوق الإنسان بشكل عام وليس متخصص. ولذا، توصي الدراسة بضرورة استحداث آلية رقابية متخصصة فقط بحماية حقوق الإنسان من تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتمكينها من السلطات الفعالة الكفيلة بمنع أي انتهاكات لهذه الحقوق، والأمر يستحق بالفعل مثل هذه الآلية المتخصصة، لاسيما بالنظر إلى ما تتصف به تقنيات وخوارزميات الذكاء الاصطناعي من تشعب وتعقد.

[1] Ginevra Le Moli (2022), Intelligence artificielle vs dignité humaine: Quand la sous-performance humaine est légalement requise, Revue RED, Ed. Groupe d'études géopolitiques, Paris, N° : 4, p. 122.

[2] Benoît Georges (2019), Intelligence artificielle: De quoi parle-t-on? Constructif, Ed. Fédération Française du Bâtiment, Paris, N° : 54, p.7.

[3] Recommandation: Décoder l'intelligence artificielle: 10 mesures pour protéger les droits de l'homme(2019), Conseil de l'Europe, Consulté le : 03/03/2023, disponible sur: https://rm.coe.int/decoder-l-intelligence-artificielle-10-mesures-pour-proteger-les-droit/168094b6e2

[4] Ibid.

[5] Dory Reiling (2019), Quelle place pour l'intelligence artificielle dans le processus de décision d'un juge? Les Cahiers de la Justice, Ed. Dalloz, Paris, N° : 2, p.222.

[6] Résumé du Charte éthique européenne d'utilisation de l'intelligence artificielle dans les systèmes judiciaires et leur environnement (2019), Conseil de l'Europe, Consulté le : 18/03/2023, disponible sur: https://book.coe.int/fr/informatique-et-droit/7841-charte-ethique-europeenne-

dutilisation-de-lintelligence-artificielle-dans-les-systemes-judiciaires-et-leur-environnement.html#

[7] Charte éthique européenne d'utilisation de l'intelligence artificielle dans les systèmes judiciaires et leur environnement(2019), Conseil de l'Europe, Consulté le: 16/03/2023, disponible sur: https://rm.coe.int/charte-ethique-fr-pour-publication-4-decembre-2018/16808f699b

[8] Ibid.

[9] Lignes directrices sur la protection des personnes à l'égard du traitement des données à caractère personnel à l'ère des méga données(2017), Conseil de l'Europe, Consulté le: 27/03/2023, disponible sur: https://rm.coe.int/lignes-directrices-sur-la-protection-des-personnes-a-l-egard-du-traite/16806f06d1

[10] Recommandation CM/Rec(2014)6 du Comité des Ministres aux Etats membres sur un Guide des droits de l'homme pour les utilisateurs d'internet, Conseil de l'Europe, Consulté le: 06/04/2023, disponible sur: https://www.eods.eu/library/CMRec(2014)6%20FR.pdf

[11] Ibid.

[12] Recommendation 2102 (2017)1 Technological convergence, artificial intelligence and human rights, Conseil de l'Europe, Consulté le: 03/04/2023, disponible sur: http://semantic-pace.net/tools/pdf.aspx?doc=ahr0cdovl2fzc2vtymx5lmnvzs5pbnqvbncveg1sl1hszwyvwdjilurxlwv4dhiuyxnwp2zpbgvpzd0ymzcynizsyw5npuvo&xsl=ahr0cdovl2fzc2vtymx5lmnvzs5pbnqvbncveg1sl3hzbc1mby9qzgyvwfjlzi1xrc1bvc1ytuwyuerglnhzba==&xsltparams=zmlszwlkptiznzi2

[13] Ibid.

[14] Ibid.

[15] Recommandation CM/Rec(2018)2 du Comité des Ministres aux États membres sur les rôles et les responsabilités des intermédiaires d'internet(2023), Conseil de l'Europe, Consulté le : 22/03/2023, disponible sur: https://search.coe.int/cm/Pages/result_details.aspx?ObjectId=0900001680790e37

[16] Recommandation: Décoder l'intelligence artificielle: 10 mesures pour protéger les droits de l'homme(2019), Conseil de l'Europe, Consulté le : 03/03/2023, disponible sur: https://rm.coe.int/decoder-l-intelligence-artificielle-10-mesures-pour-proteger-les-droit/168094b6e2

[17] Ibid.

[18] Ibid.

[19] Recommandation CM/Rec(2020)1 du Comité des Ministres aux États membres sur les impacts des systèmes algorithmiques sur les droits de l'homme (**2020**), Conseil de l'Europe, Consulté le: 01/01/2023, disponible sur: https://search.coe.int/cm/pages/result_details.aspx?ObjectId=09000016809e1124

[20] Travail en cours au Conseil de l'Europe(2023), Conseil de l'Europe, Consulté le: 01/04/2023, disponible sur: https://www.coe.int/fr/web/artificial-intelligence/work-in-progress#01FR

[21] Anatoly Kovler (2013), La Cour européenne des droits de l'homme face à la souveraineté d'État, L'Europe en Formation, Ed. Centre international de formation européenne, Nice, France, N°: 368, p. 209.

[22] Valentina Vardabasso (2007), La Convention européenne des droits de l'homme (Rome, le 4 novembre 1950), Relations internationales, Ed. Presses Universitaires de France, Paris, N° : 131, p. 73.

[23] Mélanie Dupont (2019), La Cour européenne des droits de l'Homme, Droit à l'usage des psychologues, Ed. Dunod, Malakoff, France, p. 61.

[24] Ibid.

[25] Nina Le Bonniec (2018), La Cour Européenne des droits de l'homme face aux nouvelles technologies de l'information et de communication numériques, Revue des Droits et libertés fondamentaux, N°: 5, Consulté le: 08/04/2023, Disponible sur : http://www.revuedlf.com/cedh/la-cour-europeenne-des-droits-de-lhomme-face-aux-/nouvelles-technologies-de-linformation-et-de-communication-numeriques

[26] Ibid.

[27] CAI - Commission sur l'Intelligence Artificielle(2023), Conseil de l'Europe, Consulté le: 13/03/2023, disponible sur: https://www.coe.int/en/web/artificial-intelligence/cai

[28] CAHAI - Comité ad hoc sur l'intelligence artificielle (2023), Conseil de l'Europe, Consulté le : 07/03/2023, disponible sur: https://www.coe.int/en/web/artificial-intelligence/cahai

[29] Ibid.

[30] Ibid.

[31] Ibid.

## قائمة المصادر والمراجع:

### a. **Charte & Recommandations**:

-Charte éthique européenne d'utilisation de l'intelligence artificielle dans les systèmes judiciaires et leur environnement(2019), Conseil de l'Europe, Consulté le: 16/03/2023, disponible sur: https://rm.coe.int/charte-ethique-fr-pour-publication-4-decembre-2018/16808f699b

-Recommandation CM/Rec(2014)6 du Comité des Ministres aux Etats membres sur un Guide des droits de l'homme pour les utilisateurs

d'internet, Conseil de l'Europe, Consulté le: 06/04/2023, disponible sur: https://www.eods.eu/library/CMRec(2014)6%20FR.pdf

-Recommendation 2102 (2017)1 Technological convergence, artificial intelligence and human rights, Conseil de l'Europe, Consulté le: 03/04/2023, disponible sur: http://semantic-pace.net/tools/pdf.aspx?doc=ahr0cdovl2fzc2vtymx5lmnvzs5pbnqvbncveg1sl1hszwyvwdjilurxlwv4dhiuyxnwp2zpbgvpzd0ymzcynizsyw5npuvo&xsl=ahr0cdovl2fzc2vtymx5lmnvzs5pbnqvbncveg1sl3hzbc1mby9qzgyvwfjlzi1xrc1bvc1ytuwyuerglnhzba==&xsltparams=zmlszwlkptiznzi2

-Recommandation CM/Rec(2018)2 du Comité des Ministres aux États membres sur les rôles et les responsabilités des intermédiaires d'internet(2023), Conseil de l'Europe, Consulté le : 22/03/2023, disponible sur: https://search.coe.int/cm/Pages/result_details.aspx?ObjectId=0900001680790e37

- Recommandation: Décoder l'intelligence artificielle: 10 mesures pour protéger les droits de l'homme(2019), Conseil de l'Europe, Consulté le : 03/03/2023, disponible sur: https://rm.coe.int/decoder-l-intelligence-artificielle-10-mesures-pour-proteger-les-droit/168094b6e2

-Recommandation CM/Rec(2020)1 du Comité des Ministres aux États membres
sur les impacts des systèmes algorithmiques sur les droits de l'homme (2020), **C**onseil de l'Europe, Consulté le: 01/01/2023, disponible sur:

https://search.coe.int/cm/pages/result_details.aspx?ObjectId=09000016809e1124

**b**. **Revues Académiques**:

-Anatoly Kovler (2013), La Cour européenne des droits de l'homme face à la souveraineté d'État, L'Europe en Formation, Ed. Centre international de formation européenne, Nice, France, N°: 368, p-p. 209 à 222.

-Benoît Georges (2019), Intelligence artificielle: De quoi parle-t-on? Constructif, Ed. Fédération Française du Bâtiment, Paris, N° : 54, p-p. 5 à 10.

-Dory Reiling (2019), Quelle place pour l'intelligence artificielle dans le processus de décision d'un juge? Les Cahiers de la Justice, Ed. Dalloz, Paris, N° : 2, p-p. 221 à 228.

-Ginevra Le Moli (2022), Intelligence artificielle vs dignité humaine: Quand la sous-performance humaine est légalement requise, Revue RED, Ed. Groupe d'études géopolitiques, Paris, N° : 4, p-p. 122-127.

-Mélanie Dupont (2019), La Cour européenne des droits de l'Homme, Droit à l'usage des psychologues, Ed. Dunod, Malakoff, France, p-p. 61 à 62.

- Valentina Vardabasso (2007), La Convention européenne des droits de l'homme (Rome, le 4 novembre 1950), Relations internationales, Ed. Presses Universitaires de France, Paris, N° : 131, p-p. 73 à 90.

**c**. **Sitographies**:

-CAHAI – Comité ad hoc sur l'intelligence artificielle (2023), Conseil de l'Europe, Consulté le : 07/03/2023, disponible sur: https://www.coe.int/en/web/artificial-intelligence/cahai

- CAI – Commission sur l'Intelligence Artificielle(2023), Conseil de l'Europe, Consulté le: 13/03/2023, disponible sur: https://www.coe.int/en/web/artificial-intelligence/cai

-Lignes directrices sur la protection des personnes à l'égard du traitement des données à caractère personnel à l'ère des méga données(2017), Conseil de l'Europe, Consulté le: 27/03/2023, disponible sur: https://rm.coe.int/lignes-directrices-sur-la-protection-des-personnes-a-l-egard-du-traite/16806f06d1

-Nina Le Bonniec (2018), La Cour Européenne des droits de l'homme face aux nouvelles technologies de l'information et de communication numériques, Revue des Droits et libertés fondamentaux, N°: 5, Consulté le: 08/04/2023, Disponible sur : http://www.revuedlf.com/cedh/la-cour-europeenne-des-droits-de-lhomme-face-aux-nouvelles-/technologies-de-linformation-et-de-communication-numeriques

-Résumé du Charte éthique européenne d'utilisation de l'intelligence artificielle dans les systèmes judiciaires et leur environnement (2019), Conseil de l'Europe, Consulté le : 18/03/2023, disponible sur: https://book.coe.int/fr/informatique-et-droit/7841-charte-ethique-

europeenne-dutilisation-de-lintelligence-artificielle-dans-les-systemes-judiciaires-et-leur-environnement.html#

-Travail en cours au Conseil de l'Europe(2023), Conseil de l'Europe, Consulté le: 01/04/2023, disponible sur: https://www.coe.int/fr/web/artificial-intelligence/work-in-progress#01FR

# JOURNAL INDEXING


مَجَلَّةُ اَلتُّرَاثْ

**AL TVRATH Journal (ALTJ)**

ثلاثية، دولية، دورية، محكمة، تعنى بالدراسات الإنسانية والإجتماعية

متعددة التخصصات، متعددة اللغات

**Trimestral, International, Periodic And Arbitrated Manner, Devoted To Human And Social Studies**

**Multidisciplinary, Multilingual.**

**LEGAL DEPOSIT: 2011- 1934** **ISSN: 2253-0339** **E-ISSN: 2602-6813**